الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/4*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 December 2025

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب، ٢٨—٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

أولا- الأداء الاقتصادي

ألف- تحسن أداء النمو

١- لقد انتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا إلى ٤ في المئة في عام ٢٠٢٥، بعد تراجعه المتواصل منذ عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن يظل دون تغيير في عام ٢٠٢٦ مع عودته إلى مستوياته قبل جائحة كورونا (كوفيد-١٩). وهذا النمو يتجاوز معدل النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢,٣ في المئة)، لكنه دون معدل النمو في شرق وجنوب آسيا (٤,٦ في المئة) وغرب آسيا (٤,١ في المئة) (انظر الشكل ١). والنمو في أفريقيا مدعوم أساسا بالتحسن في استقرار الاقتصاد الكلي، لا سيما في الاقتصادات الكبيرة، وهو ما يدعم زيادة الاستثمار العام والإنفاق الاستهلاكي.[(١)]

٢- ويمكن أن يُعزى جزءٌ كبيرٌ من هذا النمو إلى الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحية، بما في ذلك الاستثمار في شبكة السكك الحديدية عالية السرعة في مصر، ومنطقة لاغوس للتجارة الحرة في نيجيريا، ومدينة كونزا التكنولوجية في كينيا. وقد أدى تحسن ثقة المستثمرين إلى قيامهم بتعزيز

* أعيد إصدار هذه الوثيقة لأسباب فنية يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٦ .

** E/ECA/COE/44/1/Rev.1

(١) United Nations, Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2026: Technologies for Africa's Economic Transformation* (Addis Ababa, forthcoming).

A-25-01343 (A)

ترابطهم الاقتصادي وجذب استثمارات أجنبية مباشرة بالغة الأهمية.[٢] ومن منظور الإنتاج، قدم قطاع الخدمات المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٤ (نحو ٤٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، رغم تدني إنتاجيته وتحوله الهيكلي المستمر، يليه قطاع الصناعة (٢٦,٢ في المئة)، وقطاع الزراعة (١٧,٩ في المئة)، وقطاع التصنيع (١١,٣ في المئة). وكان الأداء المتميز لقطاع الخدمات مدفوعًا إلى حد كبير بالتكنولوجيات الرائدة والابتكار.[٣]

الشكل ١

نمو الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، ٢٠١٩-٢٠٢٦ (نسبة مئوية)

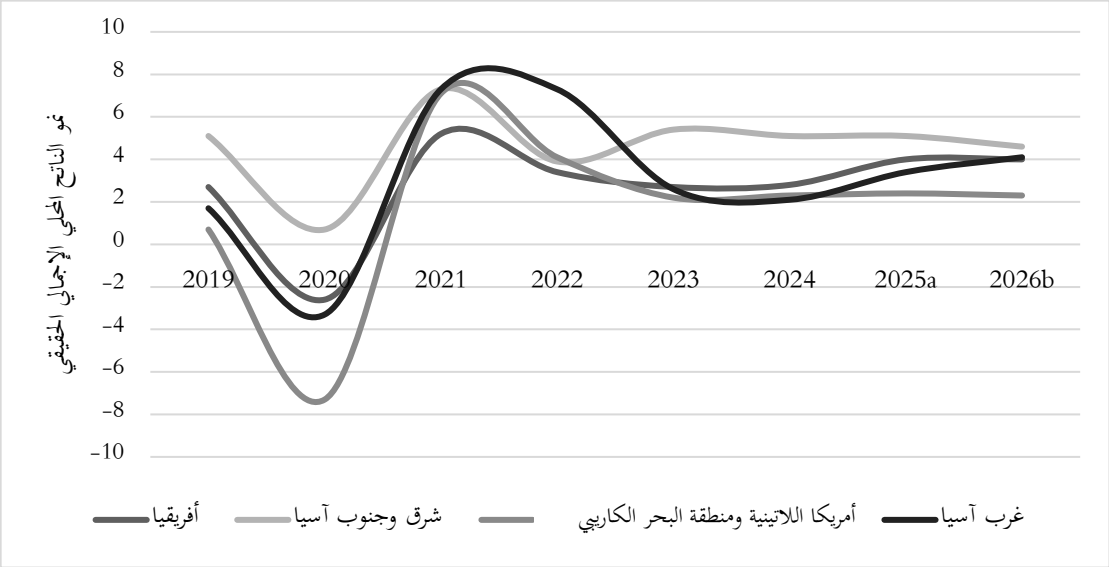

المصدر: *World Economic Situation and Prospects 2026* (United Nations publication)
(أ) التقديرات
(ب) التوقعات

٣- ورغم التعافي الذي حدث مؤخرًا، فإن النمو في أفريقيا يتفاوت بين الاقتصادات المستوردة للنفط والمصدرة له (انظر الشكل ٢). فقد كان النمو في البلدان المستوردة للنفط مدعومًا إلى حدٍّ ما بتراجع أسعار النفط الخام، التي انخفضت إلى ٦٠ دولارًا للبرميل في أوائل أيار/مايو ٢٠٢٥، وذلك بسبب حالات عدم اليقين على الصعيد العالمي الناجمة عن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وضعف الطلب بصورة أكبر من المتوقع في البرازيل والصين والهند.[٤] ومع ذلك، من المتوقع أن يكون انخفاض أسعار النفط قد أثّر سلبًا على البلدان الأفريقية الرئيسية المصدرة للنفط، لا سيما البلدان المصدرة للنفط الخام مثل

(٢) Reuters, "Egypt says reviewing $23 billion high-speed train network with Siemens", 13 January 2021; Hilda Jelagat, "Kenya signs a financing agreement with Republic of Korea for the development of a digital media city at Konza Technopolis", Konza Technopolis, 16 October 2024.

(٣) United Nations, Economic Commission for Africa, *Economic Report on Africa 2026* (Addis Ababa, 2026).

(٤) Ahmad Ghaddar, Alex Lawler and Yousef Saba, "OPEC+ set to agree July oil output hike this week, sources say", Reuters, 27 May 2025.

أنغولا والجزائر ونيجيريا. ويتوقع أن ينخفض النمو في هذه البلدان من ٤ في المئة في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٧ في المئة في عام ٢٠٢٦، حيث يُنتظر أن تُقلص البلدان الرئيسية المنتجة للنفط من إنتاجها. وقد يكون للنمو الاقتصادي العالمي المنخفض نسبيًّا والأوضاع السياسية الهشة في بلدان أفريقية مثل جنوب السودان والسودان وليبيا تأثير سلبي على التوقعات العامة للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة.

الشكل ٢

النمو في أفريقيا حسب مجموعة التصنيف الاقتصادي، ٢٠٢١–٢٠٢٦ (نسبة مئوية)

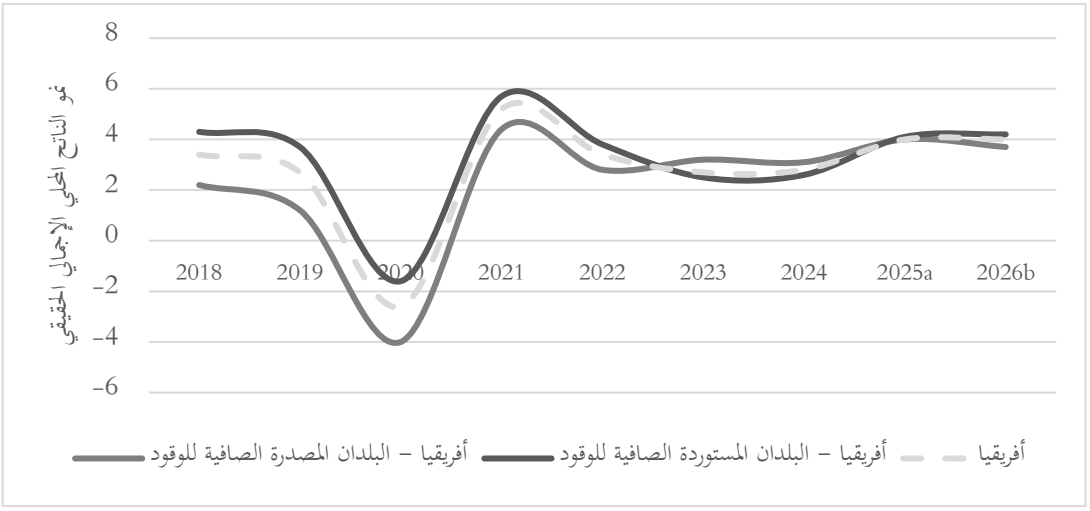

المصدر: (انظر الشكل الأول) *World Economic Situation and Prospects 2026*
(أ) التقديرات
(ب) التوقعات

٤- ولا تزال هناك تحديات خارجية كبيرة، بما في ذلك التوترات الجيوسياسية السائدة والاضطرابات الداخلية التي أعقبت الانتخابات في بعض البلدان. وستستمر جهود تصحيح الوضع المالي في التأثير سلبًا على النمو في القارة، بينما يُتوقَّع أن يؤدي انخفاض التضخم إلى زيادة الاستهلاك الخاص، والاستثمار، والثقة، ونمو قطاع الأعمال التجارية على المدى القصير إلى المتوسط.

باء- شرق أفريقيا هي المنطقة دون الإقليمية الأسرع نموًّا

٥- يتحقق النمو بمعدلات متفاوتة في مختلف المناطق دون الإقليمية في أفريقيا. وتشهد منطقة شرق أفريقيا أسرع معدل نمو (انظر الشكل ٣)، مدفوعًا بشكل أساسي بالنمو القوي في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي ورواندا، وبالطلب المحلي المطّرد، والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية، والأداء القوي في قطاعي الزراعة والتعدين. ومع ذلك، لا يزال النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مشكلة ملحة للمنطقة دون الإقليمية.

الشكل ٣

النمو في أفريقيا حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٤–٢٠٢٦ (نسبة مئوية)

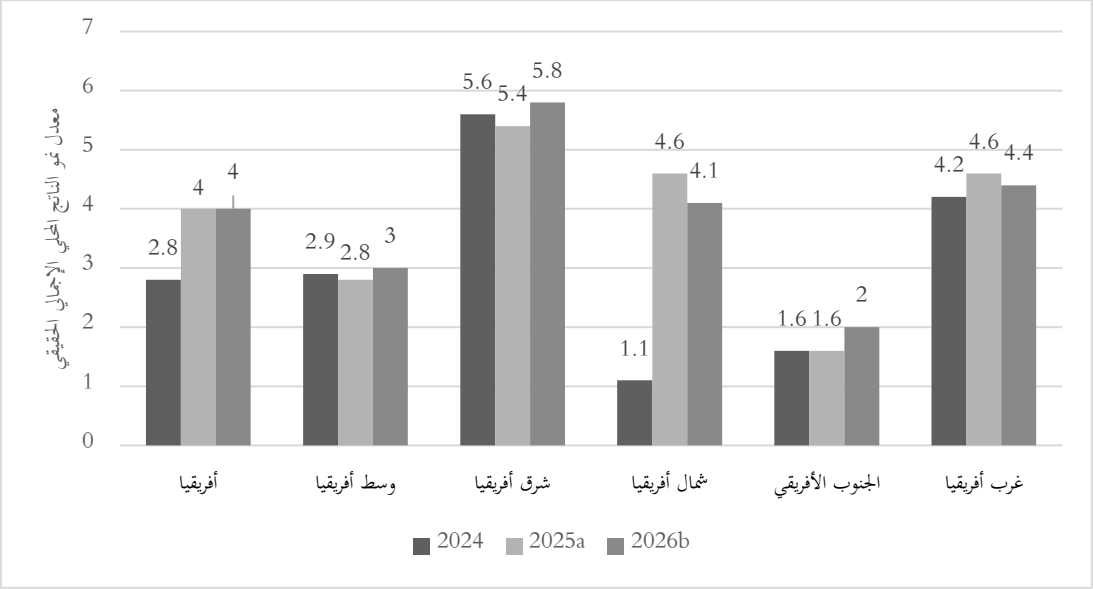

المصدر: (انظر الشكل الأول) *World Economic Situation and Prospects 2026*

(أ) التقديرات

(ب) التوقعات

٦- ومن المتوقع أن يحقق غرب أفريقيا معدل نمو سنوي يبلغ ٤,٥ في المئة في المتوسط في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦. ويُتوقَّع أن يحقق السنغال أسرع معدل نمو في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بمعدل يبلغ متوسطه ٧,٥ في المئة، يليه النيجر (٧,١ في المئة) وغينيا (٦,٦ في المئة). والنمو في السنغال مدفوعٌ بقطاع الهيدروكربونات، والظروف الاقتصادية المواتية وخطة الحكومة لتحقيق التحول، التي تسعى إلى تحويل السنغال إلى اقتصاد ناشئ.[٥] أما النمو الاقتصادي في النيجر فهو مدفوع في الأساس بزيادة إنتاج النفط وصادراته، فضلا عن زيادة الطلب عليه.[٦] ومن المتوقَّع أن تحقق نيجيريا، وهي أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، نموًّا بنسبة ٣,٨ في المئة في عام ٢٠٢٦، مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط، وقطاع خدمات قوي، وإصلاحات على الصعيد المحلي.[٧]

٧- ويُتوقَّع أن تظل التوقعات الاقتصادية لشمال أفريقيا قوية على المدى القريب، حيث يُرتقب أن يرتفع المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمتوسط سنوي قدره ٤,٦ في المئة في عام ٢٠٢٥، قبل أن يتراجع إلى ٤,١ في المئة في عام ٢٠٢٦. ففي المغرب،

(٥) International Monetary Fund, “IMF staff concludes visit to Senegal”, Press Release, No. 25/282, 26 August 2025.

(٦) World Bank, “Niger: overview – economic situation”. Available at https://www.worldbank.org/ext/en/country/niger#tab-economy (accessed on 15 January 2026).

(٧) International Monetary Fund, “IMF staff completes 2025 article IV mission with Nigeria”, Press Release, No. 25/231, 2 July 2025.

يُعزى النمو في الأساس إلى الانتعاش القوي في قطاعي الإنتاج الزراعي والبناء، فضلا عن زيادة استهلاك الأسر المعيشية. أما في الجزائر فهو مدفوع بزيادة إنتاج الطاقة، بينما يعود في تونس إلى عائدات السياحة والتحويلات المالية الواردة. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال الحرب الدائرة في السودان تؤثر بشدة على الأداء الاقتصادي للمنطقة دون الإقليمية.

٨- ومن المتوقَّع أن يرتفع معدل النمو في وسط أفريقيا من ٢,٨ في المئة في عام ٢٠٢٥ إلى ٣ في المئة في عام ٢٠٢٦، مدفوعا أساسا بزيادة النمو في تشاد والكاميرون والكونغو. وتشكل الصناعات الاستخراجية المحفز الرئيسي لهذا النمو.

٩- ومن المتوقَّع أن يبلغ معدل النمو في الجنوب الأفريقي ٢ في المئة في عام ٢٠٢٦. ويُنتظر أن يظل معدل النمو ضعيفًا في جنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، وذلك بنسبة ١ في المئة في عام ٢٠٢٥، قبل أن يبلغ ١,٤ في المئة في عام ٢٠٢٦. ولا تزال الاضطرابات في إمدادات الطاقة، ونقص المياه، والظروف الجوية القاسية، تؤثر سلبًا على أداء النمو في البلد.[٨] والبلدان التي يُتوقع أن تدفع بعجلة النمو في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٢٦ هي زامبيا (٤,٩ في المئة) وزمبابوي (٤,٢ في المئة) وناميبيا (٣,٧ في المئة). وسيكون النمو مدفوعًا أساسا بالتحسن في قطاعي التعدين والزراعة في زامبيا، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والسلع الأساسية في زمبابوي، وانتعاش القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج التعديني وتوسيع نطاق قطاع البناء في ناميبيا.[٩]

جيم- الاختلالات المالية في ظل حالة عدم اليقين الشديد

١٠- من المتوقّع أن يعود متوسط العجز المالي في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ إلى المستويات التي كان عليها قبل الجائحة، حيث تقوم البلدان بضبط أوضاعها المالية تدريجيًّا، وذلك بترشيد نفقاتها والرفع من مستوى تعبئة إيراداتها المحلية (انظر الشكل ٤). ويعكس التزايد المؤقت في العجز في عام ٢٠٢٥ حدوث تدهور طفيف في الرصيد الأولي، وهو ما يشير إلى تباطؤ في وتيرة ضبط الوضع المالي. وقد حدث ذلك رغم التخفيف إلى حد ما من الضغوط المالية في بعض البلدان، بما في ذلك إثيوبيا وزامبيا وغانا، حيث رافقت العمليةَ الجارية لإعادة هيكلة الديون إجراءاتٌ تقشفية. ويُعزى الضعف المالي في عام ٢٠٢٥ إلى حد كبير إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، لا سيما من الضرائب وصادرات النفط، مع زيادة الإنفاق

(٨) PwC, "South African Economic Outlook 2025", December 2025. Available at www.strategyand.pwc.com/a1/en/insights/south-africa-economic-outlook.html.

(٩) International Monetary Fund, Zambia: 2025 Article IV Consultation, *Fifth Review Under the Extended Credit Facility Arrangement, and Financing Assurances Review-Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Zambia*, IMF Staff Country Reports, No. 2025/225 (2025); Chris Takudzwa Muronzi, "Zimbabwe on track for 6% growth as economy recovers from drought", Reuters, 31 July 2025.

الحكومي بشكل خاص في مجال تطوير البنية التحتية وخدمة الديون.[١٠] ومع ذلك، من المرتَقَب أن تتحسن الأرصدة المالية في عام ٢٠٢٦، الأمر الذي يعكس الزيادة المنتظرة في الإيرادات الحكومية، التي يُتوقّع أن تتجاوز الزيادة في الإنفاق الحكومي غير المرتبط بفوائد، مع انتعاش النمو الاقتصادي.[١١]

١١- ومن المنتظر أن تُقلّص جميع المناطق دون الإقليمية عجزَها المالي في عام ٢٠٢٦، باستثناء وسط أفريقيا. ويُتوقع أن يسجل شمال أفريقيا أكبر عجز، وذلك بنسبة ٨,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل ٥). ويُعزى تزايد العجز في المغرب إلى تعهد الحكومة بزيادة الأجور، والاستثمار في البنية التحتية، والإنفاق الاجتماعي المرتبط بالإصلاحات الجارية.[١٢] ومن المتوقع أن يرتفع العجز المالي في الجزائر بسبب توقع انخفاض إيرادات الهيدروكربونات، رغم الجهود التي يبذلها البلد لتصحيح الوضع المالي.[١٣]

١٢- ويحتل الجنوب الأفريقي ثاني أعلى مرتبة من حيث العجز المتوقّع، وذلك بنسبة ٤,٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع تكاليف خدمة الديون التي تقيّد الحيز المالي للمنطقة دون الإقليمية.

[١٠] African Development Bank, *Africa's Macroeconomic Performance and Outlook: January ٢٠٢٥* (Abidjan, ٢٠٢٥).

[١١] World Bank, "Improving governance and delivering for people in Africa", *Africa's Pulse*, No. ٣١ (Washington, D.C., ٢٠٢٥).

[١٢] World Bank, "Morocco economic monitor: prioritizing reforms to boost the business environment" (Washington, D.C., ٢٠٢٥).

[١٣] World Bank, "Algeria", in *Macro Poverty Outlook* (Washington, D.C., ٢٠٢٥).

الشكل ٤

العجز المالي (صافي الإقراض أو الاقتراض العام للحكومة)، ٢٠١٩-٢٠٢٦ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

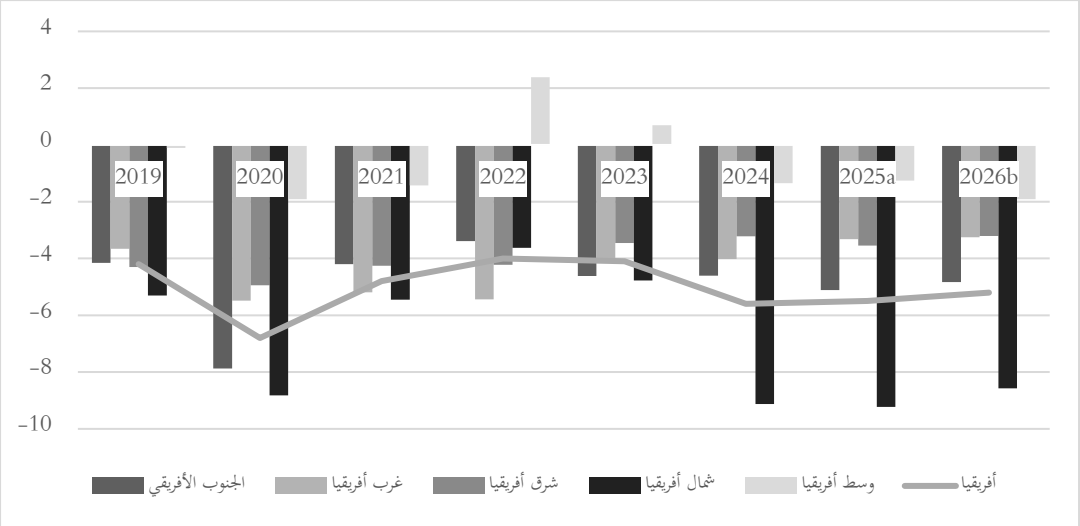

المصدر: Economic Commission for Africa (ECA) calculations based on International Monetary Fund, "World Economic Outlook (WEO)", IMF Data. Available at https://data.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.RES: WEO(9.0.0) (accessed on 23 December 2025).

(أ) التقديرات

(ب) التوقعات

١٣- وفي شرق أفريقيا، يُتوقّع أن ينخفض متوسط العجز المالي من ٣,٥ في المئة في ٢٠٢٥ إلى ٣,٢ في المئة في عام ٢٠٢٦، وذلك بفضل جهود تصحيح الوضع المالي في إثيوبيا وأوغندا وكينيا. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يرتفع العجز المالي في وسط أفريقيا إلى ١,٩ في المئة في عام ٢٠٢٦، لكنها ستظل مع ذلك المنطقة دون الإقليمية التي تسجل أدنى متوسط للعجز المالي. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي، مدعومًا بالأسعار المواتية للسلع الأساسية على الصعيد العالمي، فضلاً عن الانضباط المالي والاستدامة المرتبطين ببرامج صندوق النقد الدولي للبلدان مثل إثيوبيا.(١٤)

١٤- وعلى النّقيض من ذلك، من المنتظر أن تُحسّن منطقة غرب أفريقيا وضعها المالي، حيث يُرتقب أن يتراجع عجزها المالي من ٤ في المئة في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٣ في المئة في عام ٢٠٢٦، مدفوعًا بجهود تصحيح الوضع المالي في معظم بلدان المنطقة دون الإقليمية. فالأداء المالي لنيجيريا مدعوم بالتزام الحكومة المستمر بالإصلاحات السياساتية التي نفذتها في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك إلغاء دعم الوقود. أما تحسن الأداء المالي في غامبيا وغانا فهو مدعوم ببرامج صندوق النقد الدولي ومبادرات إعادة هيكلة الديون.(١٥)

(١٤) Shani Smit-Legton, Irmgard Erasmus and Michael de Kock, "Juggling reform, revenue, and restraint in 2025/26 budgets", Research briefing: East Africa (Oxford Economics Africa, 2025).

(١٥) المرجع نفسه.

دال- استمرار ارتفاع الدين العام

١٥- لقد أدت الجهود المستمرة والمطردة لضبط الوضع المالي في العديد من البلدان الأفريقية إلى استقرار نسب الدين العام بصورة عامة، بيد أنها لا تزال أعلى بكثير من مستوياتها قبل جائحة كورونا (كوفيد-١٩). ولا تزال العديد من البلدان الأفريقية تخصص نسبة من ميزانياتها لمدفوعات الفوائد أكبر مما تخصصه للأولويات الإنمائية من قبيل الصحة والتعليم والقطاعات الإنتاجية. وخلال الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٣، أنفقت البلدان الأفريقية ما يزيد على ٧٠ دولارًا للفرد على مدفوعات الفوائد، مقابل ٤٤ دولارًا للفرد على الصحة و٦٣ دولارًا للفرد على التعليم.[١٦] وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف الديون الخارجية المستحقة على أفريقيا مقوّمة بالدولار الأمريكي، وهو ما يُعرِّض القارة لمخاطر أسعار الصرف وتكاليف الاقتراض العالية. وتبلغ نسبة الديون الخارجية المقوّمة بالدولار الأمريكي أكثر من ٨٠ في المئة من إجمالي الديون الخارجية لكل من إثيوبيا وأنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا ونيجيريا.[١٧] وبينما يُتوقع أن ينخفض متوسط نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية بشكل طفيف من ٦٥,٣ في المئة في عام ٢٠٢٤ إلى ٦٣,٥ في المئة في عام ٢٠٢٦ (انظر الشكل ٥)، فإن هذه الأرقام تخفي تفاوتات كبيرة بين البلدان، حيث تظل مستويات الديون مرتفعة بشكل خاص في العديد من الاقتصادات. ويُتوقّع أن يسجل شمال أفريقيا أعلى متوسط لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٦، يليه الجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا وشرق أفريقيا ووسط أفريقيا. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، صُنفت سبعة بلدان أفريقية على أنها تعاني من حالة مديونية حرجة، بينما صُنف ١٤ بلدًا آخر على أنها معرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة.[١٨]

(١٦) United Nations Conference on Trade and Development, "A world of debt: it is time for reform" (2025).

(١٧) United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, *Unpacking Africa's Debt: Towards a Lasting and Durable Solution* (2024).

(١٨) International Monetary Fund, "List of LIC DSAs for PRGT-eligible countries as of September 30, 2025" (2025).

الشكل ٥

إجمالي الدين الحكومي حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠-٢٠٢٦ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

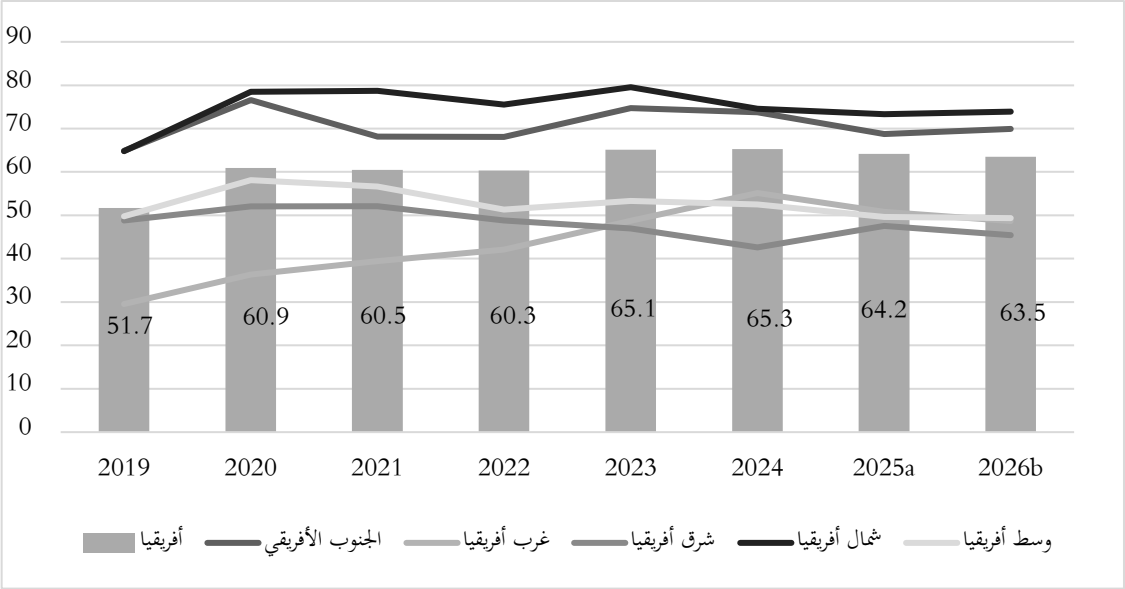

المصدر: (انظر الشكل الرابع) ECA calculations based on "World Economic Outlook (WEO)"

(أ) التقديرات

(ب) التوقعات

هاء- توقع انخفاض التضخم مع استقرار أسعار الصرف

١٦- من المتوقع أن ينخفض متوسط معدل التضخم الإقليمي ليبلغ ٩,١ في المئة في المتوسط في عام ٢٠٢٦، مدفوعًا أساسا بانخفاض أسعار المواد الغذائية والانخفاض المرتقب في أسعار النفط عالميًّا، لا سيما في البلدان المستوردة للنفط (انظر الشكل ٦). ويُتوقع أن ينخفض عدد البلدان التي تسجل معدل تضخم مزدوج الرقم من ١٥ بلدًا في عام ٢٠٢٤ إلى ١٠ بلدان في عام ٢٠٢٦[١٩]. ومع ذلك، سيظل التضخم مرتفعًا في بعض البلدان، حيث لا تزال المخاطر تميل نحو ارتفاع معدلات التضخم بسبب الزيادات المحتملة في أسعار السلع الأساسية وتقلبات أسعار الصرف والأحوال الجوية السيئة. ومع ذلك، فإن انخفاض التضخم في الجنوب الأفريقي يستند إلى السياسات النقدية الحصيفة والاستقرار النسبي للعملة في زمبابوي، فضلا عن احتواء التضخم في بلدان المنطقة النقدية المشتركة.[٢٠]،[٢١]

[١٩] *World Economic Situation and Prospects 2026* (United Nations publication, 2026).

[٢٠] The Common Monetary Area is a monetary union in Southern Africa. Its members are Eswatini, Lesotho, Namibia and South Africa.

[٢١] Reserve Bank of Zimbabwe, "Resolutions of the Monetary Policy Committee meeting held on 28 March 2025".

الشكل ٦

التضخم السنوي في أسعار السلع الاستهلاكية حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠٢٠–٢٠٢٧

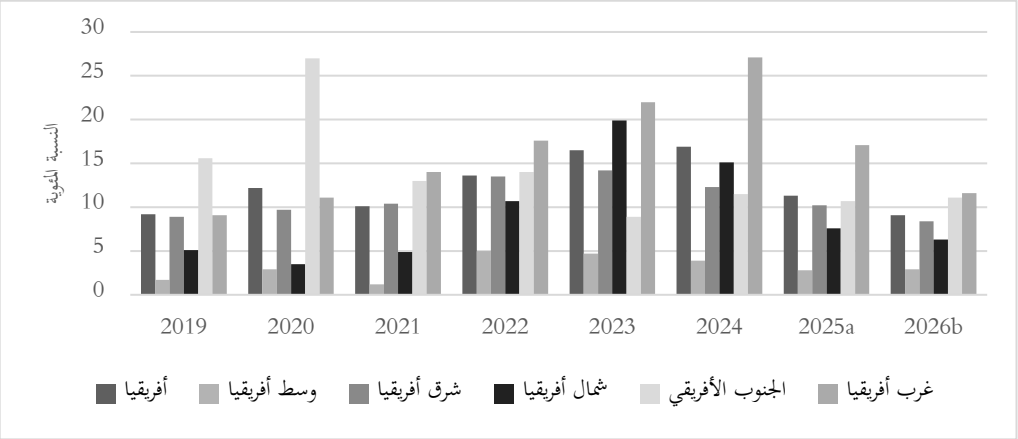

المصدر: (انظر الشكل ١) *World Economic Situation and Prospects 2026*

(أ) التقديرات

(ب) التوقعات

١٧- وبما أن معدلات التضخم تغيرت بشكل متفاوت بين مختلف البلدان، فقد اختلفت بالتالي استجاباتها المتعلقة بالسياسة النقدية. فشددت بعض البلدان سياستها النقدية، بينما أوقف بعضها دورة رفع أسعار الفائدة الأساسية، وقام بعضُها الآخر بتخفيض هذه الأسعار. وستواصل البلدان اعتماد سياسات نقدية متباينة حسب مستوى التضخم لديها، وعدم اليقين السياسي وتقلبات العملة المحلية.

١٨- ولا تزال ديناميكيات سعر الصرف تشكل أحد عوامل الخطر الرئيسية فيما يتعلق بتقديرات التضخم، ومن المرجح أن تتأثر بعدم اليقين الذي يكتنف التعريفات الجمركية التجارية. وقد استقرت معظم العملات المحلية الأفريقية منذ عام ٢٠٢٤، حيث أصبحت الظروف المالية أقل تقييدًا وبدأت تتحقق المكاسب من إصلاحات سوق العملات الأجنبية. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥، ظل الشّلن الكيني مستقرًّا عند حوالي ١٢٩,٣٠ شلنًا مقابل الدولار الأمريكي،[٢٢] وارتفعت قيمة راند جنوب أفريقيا بنسبة ٧,٩ في المئة ليبلغ ١٦,٨٦ راندًا للدولار،[٢٣] وارتفعت قيمة النيرة النيجيرية بنسبة ٦,٦ في المئة إلى ١٤٥١,٨٠ نيرة للدولار،[٢٤] وارتفعت قيمة الجنيه المصري بنسبة ٥,٩ في المئة ليصل إلى ٤٧,٥٧ جنيهًا للدولار.[٢٥] كما ارتفعت قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية

[٢٢] Central Bank of Kenya, “Forex”. Available at www.centralbank.go.ke/forex/.

[٢٣] South African Reserve Bank, “Selected historical rates”. Available at www.resbank.co.za/en/home/what-we-do/statistics/key-statistics/selected-historical-rates.

[٢٤] Central Bank of Nigeria, “Exchange rates”. Available at www.cbn.gov.ng/rates/ExchRateByCurrency.html.

[٢٥] Central Bank of Egypt, “Exchange rates historical data”. Available at www.cbe.org.eg/en/economic-research/statistics/exchange-rates/historical-data.

بنسبة ١٠,٥ في المئة ليصل إلى ٥٦٠,٢٣ فرنكًا للدولار، مدعومًا بربطه باليورو.[٢٦] ومن المتوقع أن تكون أسعار الصرف متقلبة في عام ٢٠٢٦، حيث تتذبذب حسب استجابات السياسات المحلية وديناميكيات التجارة العالمية وأسواق السلع الأساسية على حد سواء.

ثانيا- تطورات التجارة والاستثمار

ألف- لا تزال التجارة عرضة للصدمات العالمية

١٩- بعد انتعاش الصادرات الأفريقية بنسبة ٤١ في المئة في عام ٢٠٢١، انخفضت بنسبة ٧ في المئة في عام ٢٠٢٣، متأثرة بالصدمات العالمية، بما في ذلك الحرب في أوكرانيا، والتأثيرات المتعلقة بالمناخ، وغير ذلك من الضغوط الخارجية (انظر الشكل ٧). وارتفعت قيمة الصادرات من البلدان الأفريقية إلى بقية أفريقيا والعالم في عام ٢٠٢٤ إلى ٦٣٠ مليار دولار، منها صادرات داخل أفريقيا بلغت قيمتها ١٠٦ مليارات دولار، وهو رقم قياسي (انظر الشكل ٨).

الشكل ٧

إجمالي الصادرات الأفريقية (العمود الأيسر) والنمو السنوي (العمود الأيمن)، ٢٠١٥-٢٠٢٤

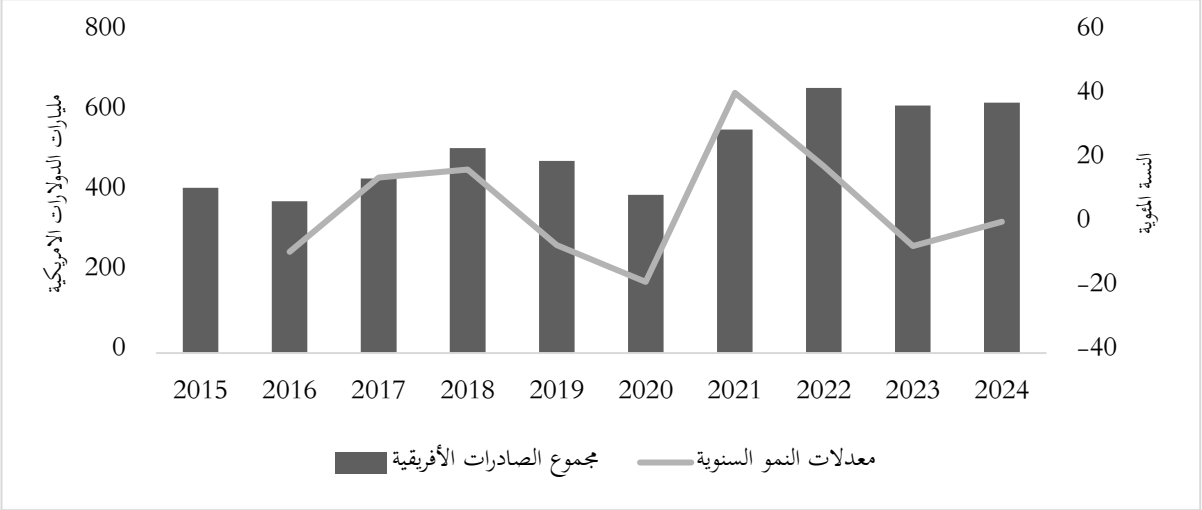

المصدر: United Nations Conference on Trade and Development, "Trade in merchandise", UNCTADstat database. Available at https://unctadstat.unctad.org/datacentre/dataviewer/US.IntraTrade (accessed on 23 December 2025).

٢٠- ورغم أن قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية قد زادت في عام ٢٠٢٤، إلا أن حصتها من إجمالي الصادرات العالمية ظلت ثابتة عند ١٧ في المئة تقريبا (انظر الشكل ٩)،

[٢٦] International Monetary Fund, "Exchange rates (ER)", IMF Data. Available at https://data.imf.org/en/Data-Explorer?datasetUrn=IMF.RES:WEO(9.0.0).

وهو ما يؤكد الحاجة الملحة إلى تسريع تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بغية تحقيق الاستفادة القصوى من إمكانات التكامل الأفريقي.

٢١- ورغم الجهود الجارية لتحويل أفريقيا إلى التصنيع، لا يزال إجمالي الصادرات من القارة يركز بشدة على السلع الأساسية. فقد شكّل الوقود نسبة ٣٥ في المئة في المتوسط من الصادرات السنوية من أفريقيا إلى بقية العالم بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، والخامات والمعادن نسبة ١٥ في المئة. وشكّلت هاتان الفئتان معًا نصف إجمالي الصادرات إلى السوق العالمية، بينما لم تشكّل السلع المصنعة سوى ٢٣ في المئة من الصادرات (انظر الشكل ١٠). وهذا الاعتماد الكبير على صادرات السلع الأساسية يضع أفريقيا في الطرف الأدنى من سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يجعل القارة تعتمد على مناطق أخرى من أجل الحصول على سلع مصنعة جاهزة. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال المنتجات المصنعة تهيمن على الصادرات بين البلدان الأفريقية، فهي تشكل نسبة ٤٥ في المئة من إجمالي التجارة بينها، تليها المواد الغذائية بنسبة ٢١ في المئة (انظر الشكل ١١). ويشكل التصنيع والغذاء قطاعين حيويين للقارة، لأنهما محركان رئيسيان للاقتصاد وينطويان على إمكانات قوية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الشكل ٨

الصادرات العالمية والإقليمية من أفريقيا، ٢٠٠٠-٢٠٢٤ (بمليارات الدولارات الأمريكية)

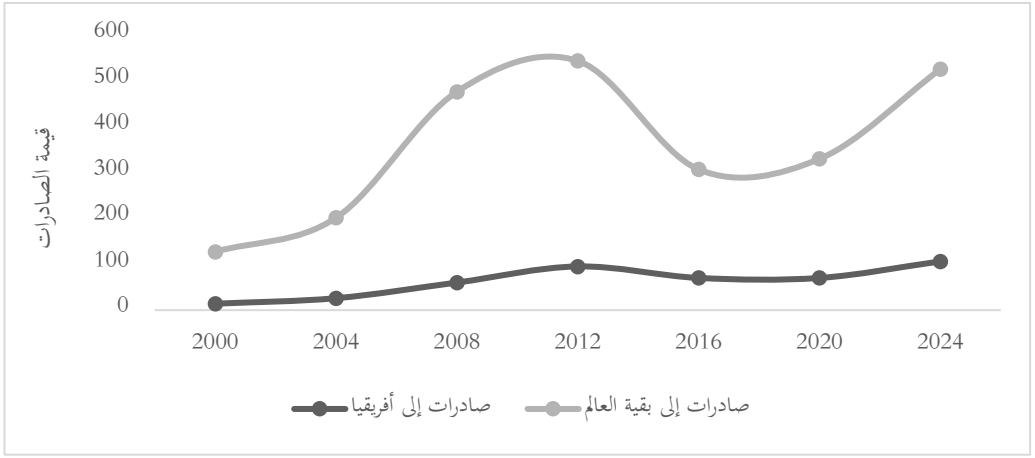

المصدر: (انظر الشكل ٧) "Trade in merchandise"

الشكل ٩

الصادرات العالمية والإقليمية من أفريقيا، ٢٠٠٠–٢٠٢٤ (الصادرات إلى أفريقيا كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات العالمية)

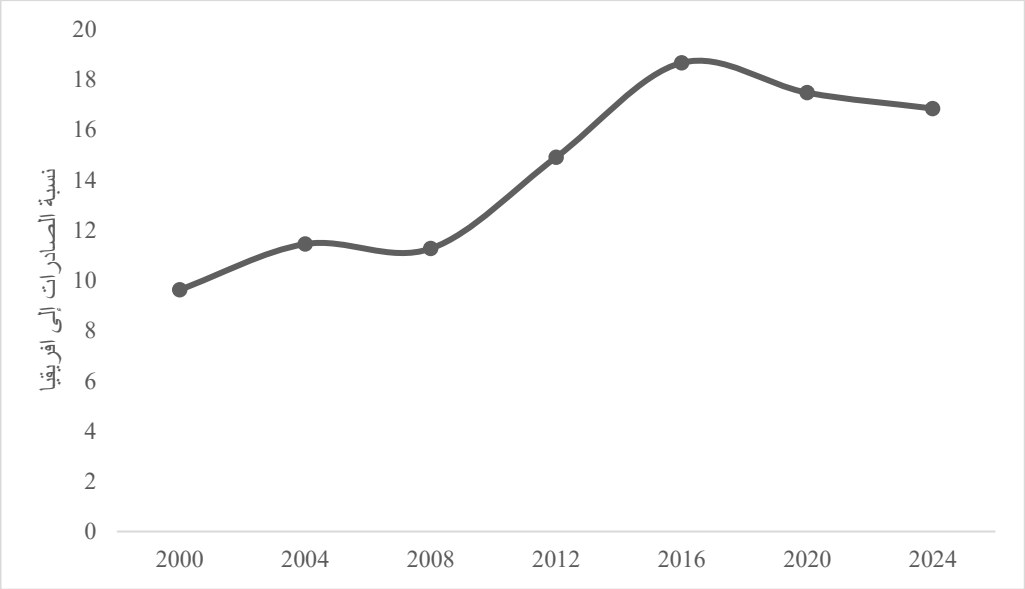

المصدر: (انظر الشكل ٧) "Trade in merchandise"

الشكل ١٠

صادرات أفريقيا حسب القطاع، ٢٠٢٠–٢٠٢٤

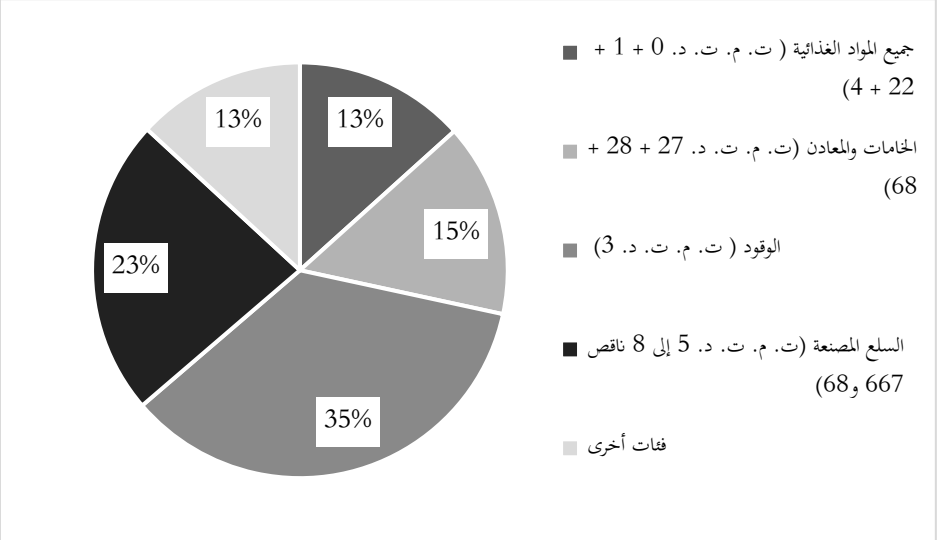

المصدر: (انظر الشكل ٧) "Trade in merchandise"

ت. م. ت. د.= التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

الشكل ١١

الصادرات داخل أفريقيا حسب القطاع، ٢٠٢٠–٢٠٢٤

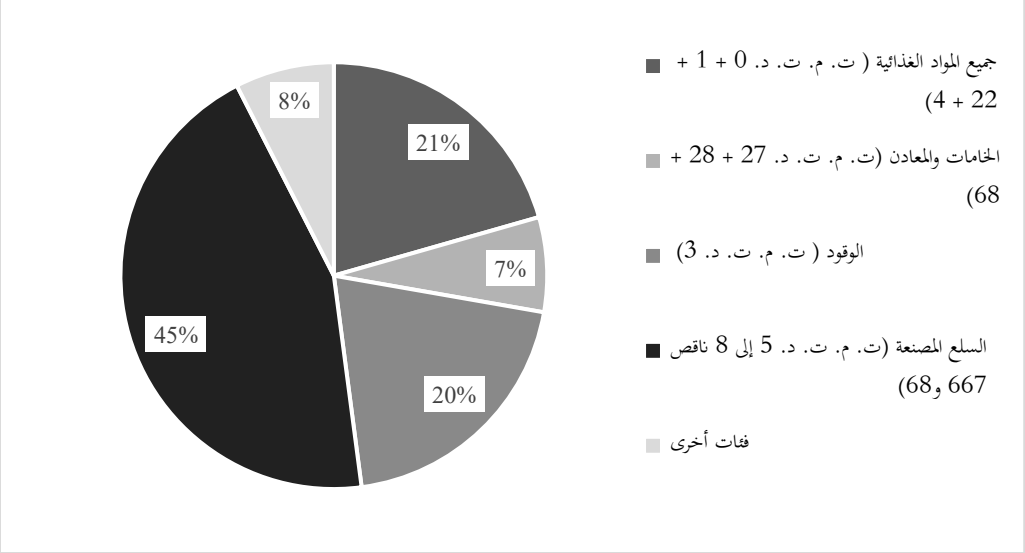

المصدر: (انظر الشكل ٧) "Trade in merchandise"

ت. م. ت. د.= التصنيف الموحد للتجارة الدولية.

باء– التدفقات القوية للتحويلات المالية مع ارتفاع تكاليف التحويل

٢٢- تستمر تدفقات التحويلات المالية إلى أفريقيا في تعزيز الحساب الجاري، حيث زادت في المتوسط بنسبة ١٠,١ في المئة سنويًّا بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ لتصل إلى ١٠٤,٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٤. ويدعم هذه الزيادةَ في الأساس الأداءُ الاقتصادي القوي في الاقتصادات المستضيفة للمهاجرين، وعدد المهاجرين الأفريقيين، واستقرار العملات. وكانت أكبر البلدان المتلقية للتحويلات المالية في عام ٢٠٢٤ هي مصر (٢٩,٦ مليار دولار)، ونيجيريا (٢١,٣ مليار دولار)، والمغرب (١٢,٥ مليار دولار). وتشكل التحويلات المالية شريان حياة للكثيرين من سكان أفريقيا، غير أن تكاليف التحويل إلى أفريقيا لا تزال مرتفعة بصورة مفرطة مقارنة بالتحويلات إلى مناطق أخرى. ففي المتوسط، تبلغ تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار إلى أفريقيا ٨,٢ في المئة من إجمالي المبلغ المرسل، مقارنة بمتوسط تكلفة عالمي بلغ ٦,٥ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥. وتبلغ تكلفة إرسال تحويلات مالية عبر القنوات المصرفية ٢١ في المئة في المتوسط، مقارنة بنسبة ٦,٣ في المئة للتحويلات المالية عبر قنوات غير المصرفية. وكانت التحويلات المالية إلى ملاوي هي الأعلى تكلفة، إذ تبلغ ٤٤,٥ في المئة من إجمالي المبلغ المرسل، تليها التحويلات المالية إلى أنغولا، التي تبلغ ١٦,٤ في المئة، ثم إلى بوتسوانا، بتكلفة تبلغ ١٤,٩ في المئة. وهذه التكاليف المرتفعة تجعل من الصعب الاستفادة من التحويلات كمصدر لتمويل التنمية.[٢٧] ومع ذلك، من المتوقع أن يستمر

(٢٧) Remitscope, "Africa, region overview", International Fund for Agricultural Development. Available at https://remitscope.org/africa/.

الاتجاه التصاعدي للتحويلات المالية بسبب استقرار أسواق العمل في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع التي تستضيف مهاجرين.[٢٨]

جيم- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ارتفاعها مؤخرًا

٢٣- في ظل التراجع الاقتصادي العالمي السائد، برزت أفريقيا كحالة شاذة ملحوظة، حيث كشفت عن تجدد ثقة المستثمرين وارتفاعٍ حادٍ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبزيادة كبيرة بلغت ٧٥ في المئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (من ٥٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ إلى ٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤) استأثرت أفريقيا بنسبة ٦ في المئة من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وقد كان هذا الارتفاع مدفوعًا إلى حد كبير بمشروع رأس الحكمة الضخم في مصر بتكلفة تبلغ ٣٥ مليار دولار،[٢٩] ولكن حتى من دون ذلك، فقد سجلت أفريقيا زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ١٢ في المئة مقارنة بعام ٢٠٢٣. وسجل المغرب من جانبه زيادة بنسبة ٥٥ في المئة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعومًا باستثمارات جديدة في إنتاج الأمونيا الخضراء والوقود الاصطناعي. وسجلت منطقة شمال أفريقيا أعلى تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ٥١ مليار دولار في عام ٢٠٢٤، حيث ارتفعت من ١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٣.

٢٤- ومع ذلك، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا انخفاضًا حادًّا في أوائل عام ٢٠٢٥، حيث أظهرت البيانات الأولية للنصف الأول من العام انخفاضًا بنسبة ٤٢ في المئة في التدفقات، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى التأثير الناجم عن الاستثمار الكبير في مشروع رأس الحكمة الضخم في مصر في عام ٢٠٢٤. وكان الانخفاض سيكون بنسبة أكثر اعتدالا تبلغ ٨ في المئة لَولا هذا المشروع. وقد تسببت عدة عوامل في تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي: انخفاض الاستثمار في القطاع الأولي بنسبة ٧٦ في المئة، بسبب استمرار انخفاض أسعار الطاقة؛ وتباطؤ التصنيع في المشاريع الجديدة، لا سيما في البلدان المتضررة من زيادات التعريفات الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة، وهو ما دفع المستثمرين إلى الانسحاب من القطاعات التي تعتمد بشكل مكثف على سلاسل التوريد؛ وانخفاض تمويل المشاريع الدولية في أقل البلدان نموًّا بنسبة ٨٥ في المئة، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتقلص توافر رأس المال. ومع ذلك، لا تزال هناك علامات على القدرة على التكيف، حيث توسع تمويل مشاريع الطاقة المتجددة خلال الفترة نفسها. وتَصَدَّر ذلك مشروعان رئيسيان لبطاريات التخزين: منشأة بطاقة تبلغ ١٠ ميغاواط في الصومال ومنشأة بطاقة تبلغ ١٥

[٢٨] Dilip Ratha and others, *Remittances Slowed in 2023, Expected to Grow Faster in 2024* (Washington, D.C., World Bank, 2024).

[٢٩] The $35 billion Ras El Hekma development project in Egypt, backed by an Emirati development company and the Government of Egypt, will transform Ras El Hekma through the building of hospitals, schools, universities, residential areas, resorts and public facilities. The Government will retain a 35 per cent stake.

ميغاواط في النيجر، وقد حظيت كلتاهما بالدعم المقدم من جهات راعية كندية.[٣٠] ويأتي هذا التراجع في أعقاب عام ٢٠٢٤ الاستثنائي، وبما أن البيانات المتاحة وقت كتابة هذا التقرير لا تعكس سوى النصف الأول من عام ٢٠٢٥، فلا يزال يتعين رصد هذا الاتجاه عوضًا عن اعتباره اتجاهًا عكسيًّا لا رجعة فيه.

ثالثا- التطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرا

ألف- تباطؤ وتيرة الحد من الفقر في خضم التفاوت الكبير في الدخل

٢٥- رغم ما تحقق من تقدم في مجال الحد من الفقر في جميع أنحاء القارة، لا يزال الفقر يمثل تحديًّا مستمرًّا أمام تحقيق التنمية في أفريقيا. فمن حيث الفقر النقدي، زاد انتشار معدلات الفقر المدقع وأعداد الأشخاص المتأثرين به في العديد من أقل البلدان نموًّا في القارة، بما في ذلك اثنان من أكثر البلدان اكتظاظًا بالسكان، وهما: إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر الشكل١٢).[٣١] ومع ذلك، فقد زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أوغندا وجنوب السودان وزمبابوي، بينما انخفضت معدلات الفقر النقدي المدقع. وفي بعض البلدان، بما فيها جنوب أفريقيا والسنغال وغانا والمغرب، انخفضت معدلات الفقر المدقع والعدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع على حد سواء.

٢٦- وعلى النقيض من ذلك، فإن الفقر متعدد الأبعاد، وفقًا للدليل العالمي للفقر متعدّد الأبعاد.[٣٢] لم يزدد إلا في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الشكل ١٢)، فقد أحرزت عدة بلدان أفريقية تقدمًا كبيرًا في مجال الحد من الفقر بطريقة شاملة، من حيث الأرقام المطلقة وكنسبة مئوية من السكان على حد سواء. وحققت كينيا أكبر تقدم مقارنة بحجم سكانها، تليها مصر والمغرب ونيجيريا (انظر الشكل ١٢).

(٣٠) United Nations Conference on Trade and Development, Global Investment Trends Monitor, No. 49 (October 2025).

(٣١) Monetary poverty (income poverty) is assessed using the World Bank's international extreme poverty lines ($3 per day at 2021 purchasing power parity), as retrieved from Lakner and others, "June 2025 update to the Poverty and Inequality Platform (PIP): what's new". Global Poverty Monitoring Technical Note Washington, D.C. : World Bank Group (2025).

(٣٢) يُنظر إلى الفقر على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد تتجاوز الجوانب النقدية وَحْدها، على النحو الوارد في الغاية ١-٢ من أهداف التنمية المستدامة. ويقيس المؤشر العالمي للفقر متعدد الأبعاد عشرة أوجه من الحرمان قد يواجهها الأفراد في الوقت نفسه.

الشكل ١٢

معدل انتشار الفقر متعدد الأبعاد وعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد في أفريقيا

المصدر: ECA calculations based on Alkire and others, “The global multidimensional poverty index (MPI) 2025 country results and methodological note”, OPHI MPI Methodological Note, No. 61, Oxford Poverty and Human Development Initiative, (Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, University of Oxford, 2025).

٢٧- وشهدت معظم البلدان الأفريقية تفاوتًا كبيرًا في الدخل خلال السنوات الأخيرة، حيث يستأثر ١٠ في المئة فقط من السكان بأكثر من ثلاثة أرباع الدخل، بينما يحصل نصف السكان على أقل من عُشر إجمالي الدخل. وضمن العُشر الأعلى، تبلغ حصة أعلى ١ في المئة وحدها خُمس الدخل الإجمالي تقريبًا، وهو ما يشير إلى تركيز قوي للدخل في القمة. وظل هذا الوضع دون تغيير إلى حد كبير خلال السنوات العشر الماضية (انظر الشكل ١٣).

الشكل ١٣

اتجاهات تفاوت الدخل في أفريقيا

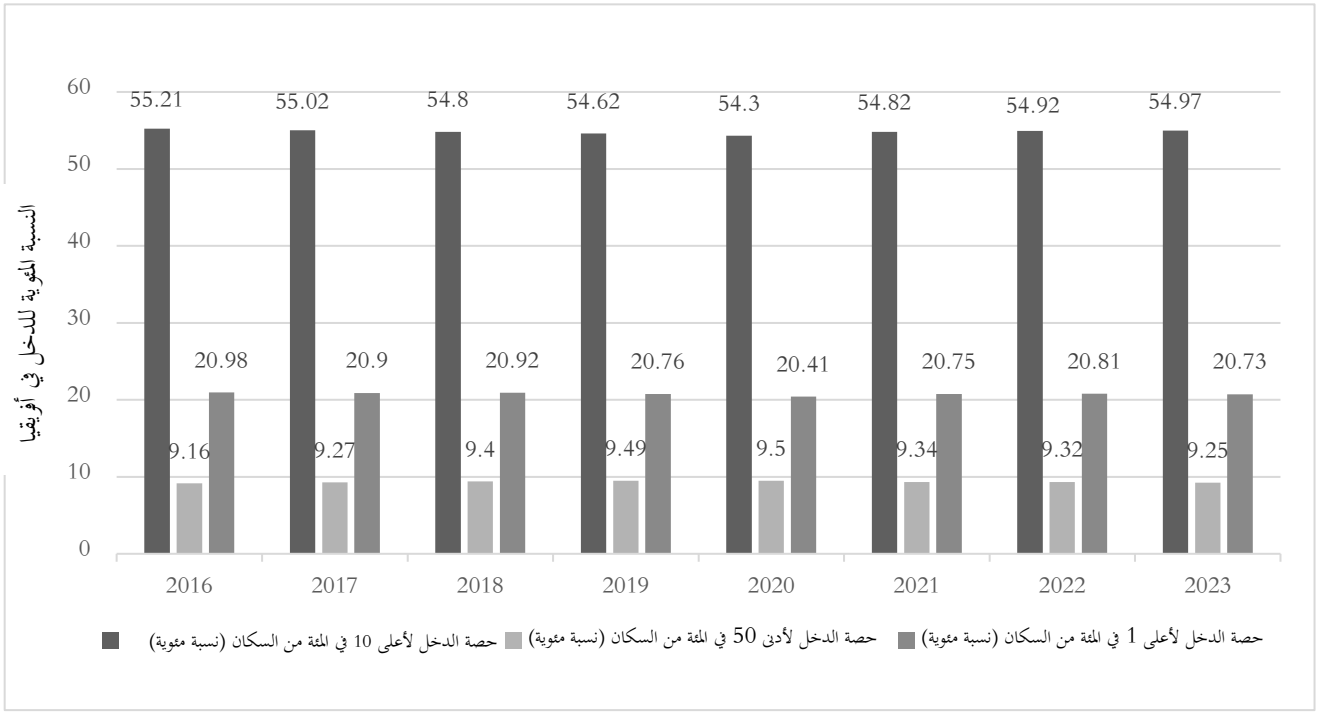

المصدر: ECA calculations based on data from World Inequality Lab, World Inequality Database.

٢٨- وتوجد أعلى مستويات عدم المساواة في منطقة الجنوب الأفريقي، فهي تضم سبعة من أصل ١٥ من أكثر البلدان انعدامًا للمساواة في القارة. والبلدان الأكثر انعدامًا للمساواة هي إسواتيني وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وناميبيا.[٣٣] وعلى النقيض من ذلك، فإن عدم المساواة أقل بكثير في شمال أفريقيا، بما في ذلك في الجزائر ومصر، وتونس إلى حد ما. فهذه البلدان لديها أيضًا مستويات أقل من الفقر متعدد الأبعاد والفقر النقدي.

باء- لا تزال أفريقيا أسرع المناطق توسعًا حضريًّا

٢٩- تشهد أفريقيا توسعًا حضريًّا غير مسبوق منذ عام ١٩٩٠، حيث أصبحت أسرع المناطق في ذلك. فقد أخذ حجم سكان المناطق الحضرية في القارة يتزايد منذ عام ٢٠٢٥ بمعدل سنوي قدره ٣,٥ في المئة تقريبًا، ومن المتوقع أن تظل أفريقيا أسرع المناطق توسعًا حضريًّا خلال العقود القادمة (انظر الشكل ١٤). ويُعزى هذا التزايد في الأساس إلى ارتفاع معدل الخصوبة الذي يبلغ ٤,٦ أطفال لكل امرأة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مقارنة

(٣٣) Wid.world, "What's new about inequality in Sub-Saharan Africa in 2023?"; World Bank, *Inequality in Southern Africa: An Assessment of the Southern African Customs Union* (Washington, D.C., 2022)

بمعدل الخصوبة العالمي الذي يبلغ ٢,٤.[٣٤] وتكون العلاقة بين الخصوبة والتوسع الحضري قوية بشكل خاص في البلدان التي تشهد نموًّا سكانيًّا أعلى من المتوسط في المناطق الحضرية. ففي عام ٢٠٢٠، بلغ معدل الخصوبة في أفريقيا ٤,١ أطفال لكل امرأة، لكن هذا الرقم ارتفع إلى ٥,٨ في البلدان التي تجاوز فيها النمو السكاني في المناطق الحضرية نسبة ٣,٥ في المئة سنويًّا.[٣٥] وفي حالات قصوى (مثلما هي الحال في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر) تجاوز النمو السكاني في المناطق الحضرية ٤ في المئة سنويًّا، مع متوسط معدلات خصوبة تجاوز ٦ أطفال لكل امرأة.[٣٦] وثمة ضغط إضافي على النمو السكاني في المناطق الحضرية مصدره الهجرة من الريف إلى الحضر، التي تكون بدافع البحث عن فرص عمل أو الحصول على الخدمات أو النزوح بسبب النزاعات وغيرها من الصدمات.[٣٧]

الشكل ١٤

معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية، ٢٠٠٠–٢٠٥٠ (نسبة مئوية)

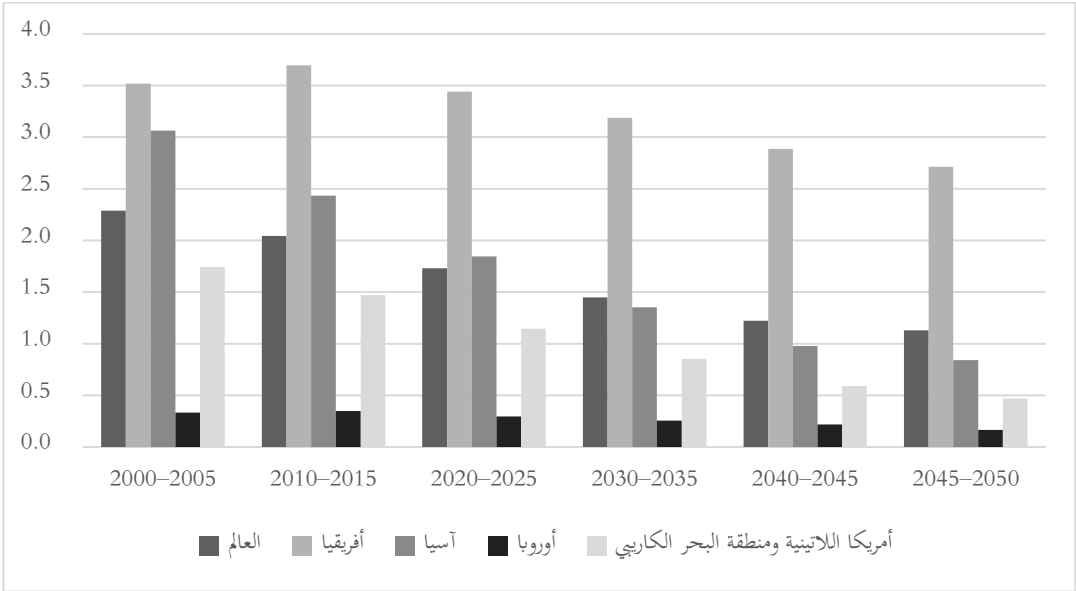

المصدر: ECA calculations based on United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), "Annual Rate of Change", Urban Indicators Database. (Accessed on 7 January 2026).

(٣٤) Aletheia Donald and others, *The Fertility Impacts of Development Programs*, Policy Research Working Paper, No. 10848 (July 2024).

(٣٥) World Bank, World Development Indicators. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN (accessed on 23 December 2025).

(٣٦) World Bank, World Development Indicators. Available at https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.GROW and https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.TFRT.IN (accessed on 23 December 2025).

(٣٧) Andrea Cattaneo and Sharman Robinson, "Multiple moves and return migration within developing countries: a comparative analysis", *Population, Space and Place*, vol. 26, No. 7.

جيم- لا تزال البطالة تشكل تحديًا، مع هيمنة القطاع غير الرسمي على أسواق العمل الحضرية

٣٠- لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يهيمن على أسواق العمل الحضرية في أفريقيا، فهو يتيح أكثر من ٨٠ في المئة من فرص العمل ويشكل مصدر كسب العيش الأساسي لسكان المناطق الحضرية.[٣٨] ولا تزال معدلات البطالة عالية في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا، حيث سجلت منطقة الجنوب الأفريقي أعلى معدل بلغ ١٥ في المئة في عام ٢٠٢٤، تليها منطقة شمال أفريقيا، بمعدل بلغ ١٢ في المئة.[٣٩] وعلاوة على ذلك، يؤثر الطابع غير الرسمي للعمالة تأثيرًا غير متناسب على الفئات الضعيفة: ٩٥,٨ في المئة من الشباب (يعرّفون بأنهم هم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا، حسب التعريف المستخدم من قِبل منظمة العمل الدولية)، و٩٢ في المئة من النساء، ونسبة كبيرة من العمال ذوي الإعاقة (٧٨ في المئة في بوتسوانا و٩٨ في المئة في بنن) الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي.[٤٠] ولا يزال العمال غير الرسميين معرضين بشدة للصدمات الخارجية وتقلبات السوق، وهو ما يؤدي إلى عدم استقرار الدخل وزيادة خطر الوقوع في براثن الفقر.

٣١- وتضم أفريقيا القوى العاملة الحضرية الأصغر سنًّا والأسرع نموًّا. ومع ذلك، هناك نحو ٦٠ مليون شاب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، ونحو ١٣ مليون شاب عاطل عن العمل. ويؤدي الطابعُ غير الرسمي الكبير وانعدامُ الأمن الوظيفي الناجمان عن ذلك إلى زيادة التعرض للمخاطر في سوق العمل.[٤١] وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تنمو القوى العاملة بشكل كبير بسبب استمرار الاتجاهات الديموغرافية والتوسع الحضري، حيث يُتوقّع أن يزيد عدد السكان في سن العمل من ٢٢٤ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠ إلى ٧٣٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠.[٤٢] وبما أن إيجاد فرص العمل في القطاع الرسمي لم يواكب هذه الزيادة السريعة، فثمة مخاوف بشأن قدرة القارة على الاستفادة من عائدها الديموغرافي.[٤٣]

---

(٣٨) Melis Guven and Raphaela Karlen, “Supporting Africa’s urban informal sector: coordinated policies with social protection at the core”, World Bank, 3 December 2020.

(٣٩) Unemployment is measured as a percentage of the total labour force. Economic Commission for Africa calculations based on International Labour Organization, ILO Modelled Estimates database. Available at https://ilostat.ilo.org/methods/concepts-and-definitions/ilo-modelled-estimates/ (accessed on 23 December 2025).

(٤٠) International Labour Organization, ”New ILO database highlights labour market challenges of persons with disabilities”, 13 June 2022.

(٤١) World Bank, Africa's Pulse, No. 25, April 2022 – Boosting Resilience: The Future of Social Protection in Africa, Reliefweb, 13 April 2022.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) المرجع نفسه .

دال– لا تزال الفجوات الجنسانية الواسعة باستمرار تشكل عقبة رئيسية أمام التحول في أفريقيا

٣٢- رغم تقلص الفجوة الجنسانية بنسبة ٦٨,٨ في المئة على النطاق العالمي، لا يزال من غير المتوقع تحقيق التكافؤ الكامل بين الجنسين قبل ١٢٣ عامًا. ففي مؤشر المساواة بين الجنسين في أفريقيا لعام ٢٠٢٣، سجلت القارة نسبة ٥٠,٣ في المئة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بارتفاع طفيف عن ٤٨,٦ في المئة المسجلة في عام ٢٠١٩. وهذه النتيجة هي تذكير صارخ بالفجوة الواسعة التي لا تزال قائمة.[٤٤] وتُنذر هذه الفجوات بإعاقة الطموحات الاقتصادية لأفريقيا، وذلك بالحد من قدرتها على الاستفادة من الابتكار وتعزيز النمو الشامل. فعدم المساواة بين الجنسين لا يقتصر على غياب الحقوق فحسب، بل ينطوي أيضًا على عواقب اقتصادية وخيمة، حيث بلغ متوسط تكلفته ٩٥ مليار دولار سنويًّا في أفريقيا منذ عام ٢٠١٠، وبلغت تكلفته السنوية القصوى ١٠٥ مليار دولار (٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١٤.[٤٥] وقد أدت المؤسسات الاجتماعية التمييزية وحدها إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٧,٥ في المئة في عام ٢٠١٩.[٤٦] ورأى مؤلفو تقرير نُشر في عام ٢٠٢١ أنه إذا تمكنت جميع البلدان الأفريقية من تضييق الفجوات بين الجنسين إلى مستويات البلد الأفضل أداءً في المنطقة (لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في القوى العاملة والإدماج الرقمي) فمن شأن ذلك أن يتيح مبلغ ٣١٦ مليار دولار إضافية (١٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للقارة بحلول عام ٢٠٢٥).[٤٧] ولذلك، يظل تحسين المساواة بين الجنسين أمرًا محوريًّا لإطلاق العنان للإمكانات الاقتصادية الكاملة لأفريقيا، وضمان مستقبل أكثر ازدهارًا لجميع سكان القارة.

رابعا– الخلاصة وتوصيات بشأن السياسات

٣٣- بالنظر إلى معدلات النمو المنخفضة نسبيًّا ومواطن الضعف السائدة في الاقتصاد الكلي والهيكلية، تكتسي السياسات الفعالة والإصلاحات الطموحة أهمية بالغة في تعزيز النمو، وضمان القدرة على الصمود في وجهه الصدمات وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ولذلك، ينبغي للحكومات تخصيص الموارد للقطاعات عالية الإنتاجية مع تعزيز تصحيح الوضع المالي وأنظمة إدارة الديون لتعبئة موارد محلية إضافية. وينبغي تصميم إصلاحات الاقتصاد الكلي على نحو يشجع الابتكار التكنولوجي واعتمادها بطريقة مسؤولة بغية

(٤٤) World Economic Forum, *Global Gender Gap Report 2025* (Cologny/Geneva, 2025); African Development Bank and Economic Commission for Africa, *Africa Gender Index: 2023 Analytical Report – African Women in Times of Crisis* (Abidjan; Addis Ababa, 2024).

(٤٥) United Nations Development Programme (UNDP) (2016). Africa Human Development Report 2016: Accelerating Gender Equality and Women's Empowerment in Africa, New York.

(٤٦) Mayowa Kuyoro, Umar Bagus and Krutika Dharmadhikary, "Closing the loop: the quest for gender parity in African tech", (McKinsey & Company, 28 August 2025); Organisation for Economic Co-operation and Development, *SIGI 2021 Regional Report for Africa* (Paris, 2021).

(٤٧) المرجع نفسه.

المساعدة في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية. ولذا ينبغي للحكومات دمج السياسات الابتكارية في خططها الإنمائية الوطنية لضمان استمرار الاستثمار في التكنولوجيا والصناعة والزراعة والمهارات طوال الدورة الانتخابية وليس خلال الفترة السابقة للانتخابات فقط.

٣٤- وينبغي أن تُستكمل هذه الجهود بالتعاون الدولي من خلال المشاركة الفعلية في وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية ونتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وقد يؤدي ذلك إلى تنفيذ تدابير لتوسيع الوعاء الضريبي للبلدان، الأمر الذي سيحسن من تعبئة مواردها المحلية وحيزها المالي. ونظرًا لضعف وصول البلدان الأفريقية إلى التمويل الخارجي، فسيتعين عليها توسيع آليات التمويل بالعملة المحلية عن طريق إنشاء أسواق سندات بالعملة المحلية وتوطيد الأسواق المالية الأفريقية للوصول إلى السيولة المالية الفائضة الموجودة في الأنظمة المالية للعديد من البلدان. وتُعد أسواق السندات بالعملة المحلية ذات أهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار المالي ودعم النمو المستدام، حيث إنها تحمي الاقتصادات المحلية من تأثيرات الأزمات المالية عن طريق إتاحة وسائل محلية للإدخار والاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع الحيز المالي يتطلب أيضًا خفض تكلفة الاقتراض من أسواق رؤوس الأموال الدولية؛ وتحقيقًا لهذه الغاية، لا بد من بناء القدرات لتحسين إشراك وكالات تقييم الجدارة الائتمانية السيادية بهدف الحصول على تقييمات للجدارة الائتمانية السيادية تعكس الإمكانات الاقتصادية للبلدان الأفريقية بصورة أفضل.

٣٥- وفي سبيل تعزيز التحول الهيكلي للقارة، يتعين على الحكومات جذب استثمارات في قطاعات من قبيل الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتصنيع. كما ينبغي لها الاستفادة من أدوات التمويل الابتكاري مثل السندات الخضراء والزرقاء، ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة، وصناديق الاستثمار في البنية التحتية، والصناديق ذات الكفاءة الضريبية بهدف زيادة تمويل التنمية. ويمكن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال جهود متضافرة يشارك فيها القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني والشباب، في مجالات التمويل والحلول القائمة على التكنولوجيا. وتحتاج معظم البلدان الأفريقية إلى تدفقات منتظمة من التمويل الجديد والميسور التكلفة، كما يحتاج بعضها إلى إعادة هيكلة الديون.

٣٦- وفي ظل مشهد التجارة العالمية المتغيّر، يتيح الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية منصةً للبلدان الأفريقية للحد من اعتمادها على الأسواق الخارجية وتعزيز القدرة الداخلية على الصمود. ويُعد تسريع تنفيذ الاتفاق ضرورةً لتحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي، لأن من شأنه تعزيز التجارة بشكل كبير وحفْز التغيير المفضي إلى التحول عن طريق المساعدة على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه القارة، مثل نقص الطاقة وانعدام الأمن الغذائي. وسيمكّن ذلك البلدان الأفريقية من تكوين احتياطيات جيّدة وسيجعلها أقدر على تحمل الصدمات. ومن شأن أنظمة الدفع الإقليمية الأقوى، مثل نظام

المدفوعات والتسويات بين البلدان الأفريقية أن تجعل المدفوعات داخل المنطقة أيسر وأسرع وأرخص، وستشكل خطوة مهمة في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٣٧- ويمثل العدد المتزايد من الشباب الأفريقي إمكانات هائلة للقارة في مجال القيادة العالمية، والابتكار والنمو الاقتصادي. ولاستغلال هذه الإمكانات، يجب على القارة دعم وتسريع تطوير البنية التحتية الرقمية والاستثمار بشكل استراتيجي في التعليم والتكنولوجيا. وينبغي لهذا الاستثمار أن يستهدف الإنفاق على التعليم في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وأن يتيح الانفتاح في سن مبكرة على التكنولوجيات المتطورة. ومن خلال إيلاء الأولوية للبنية التحتية الرقمية وتطوير المهارات والسياسات الشاملة، يمكن للحكومات والقطاع الخاص إطلاق العنان لإمكانات الشباب الأفريقي الهائلة وتعزيز إشراك النساء والفتيات في التحول الاقتصادي.